معيشتهم بتقليل شراء السلع او يغادرون البلاد بحثا عن العمل ، وكلا التصرفين لا يخدم الصالح العام ولا هدف الحكومة هذا . اما الضرائب المباشرة على الدخل (الافراد والشركات) في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة وغياب التصنيع المحلي وفقدان تشجيع الانتاج الوطني فترفع من مستوى الاعباء والتكاليف الانتاجية مما يعيق التنمية الاقتصادية ويجعل الدولة بحكم نهج تفكيرها الرجعي بحاجة مستمرة للتعويض عن الديون بطلب المزيد من المساعدات الامبريالية والرجعية الغربية . للاسباب السابقة تتراكم الديون الخارجية مضافا اليها قيمة الفوائد وهذا يعني انتقال الثروة القومية الى بلد آخر مستقبلا وعند السداد حتى الجزئي .

باختصار يمكن القول ان الاقتصاد الاردني ارتكز بشكل شبه كلي على تدفق الرساميل والمعونات من الخارج ولم يعد بامكان الحكومة — في ظل النظام الاقتصادي المتبع — التخلي عن ذلك الا باتباع سياسة وطنية اقتصادية وسياسية وطبقية . وهذه فرضية مستحيلة بحكم التركيبة الاقطاعية — البرجوازية للنظام الاردني ، مما يبقيها باستمرار في وضع تبعي للسوق الامبريالية العالمية، حتى يمكن الحفاظ على مستوى الانفاق المرتفع للاجهزة العسكرية .

ان عدم تشجيع الادخار القومي وهروب راس المال الوطني — نتيجة للحالة السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد — ولاعتماد الاقتصاد على القطاع الخاص واهمال القطاع العام وتوجيه استيراد المواد الاولية من الدول الراسمالية — بغض النظر عن الاسعار — وعدم اعتماد الحكومات الاردنية سياسة تشجيع الصناعات المحلية وتنمية الزراعة وزيادة انتاجها ادت الى فقدان الثقة بين قوى الانتاج والدولة فربطت الدولة مستقبلها الاقتصادي بالتبعية للسوق الراسمالية العالمية ومستقبلها السياسي بقوى الامبريالية مما فرض عليها اتخاذ مواقف سياسية مضادة لقضايا الجماهير اليومية فبرزت نتيجة لذلك كله حالة اجتماعية واقتصادية مظاهرها الاساسية الاستغلال الكامل لجماهير الشغيلة والعمال وتقييد الحركة الاقتصادية العامة للبلاد . فارتفعت تكاليف المعيشة وانتشرت البطالة وازداد الوضع الاقتصادي تأزما ولم تجد الدولة امامها للخلاص من هذه الازمة الا المزيد من اللجوء لصدقات الامبريالية واعاناتها مقابل التنفيذ الكامل لسياسة الدول الامبريالية وبرامجها وشروطها السياسية .

العامل الثاني : يغزو الاقتصاد الاسرائيلي تدريجيا اسواق الضفة الشرقية من الاردن ، مستفيدا من التعامل التجاري وحركة مرور البضائع والاموال والافراد والخدمات عبر الجسور المفتوحة بين الضفتين ، مباشرة من خلال اعتماد منتوجات تصدير الضفة الغربية على المواد الاولية والخدمات الاسرائيلية والتي تمثل نسبة عالية من تكاليف الانتاج ، وبشكل غير مباشر عن طريق احلال مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل مكان المصدرات للضفة الشرقية بغرض الاستهلاك المحلي .

فبالنسبة لاعتماد منتوجات تصدير الضفة الغربية على المواد الاسرائيلية المنبع والانتاج — واذا ما استثنينا حركة الافراد عبر الجسور المفتوحة وما ينقلونه معهم من النقد والاموال السائلة والتي تمثل مصدرا ايراديا للضفة الغربية يستخدم في عملية التبادل التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل — فان المواد الاساسية التي تمر عبر الجسور المفتوحة وتشكل الميزان التجاري بين الضفتين هي البضائع الصناعية والزراعية . ومع ان المنتوجات الزراعية المستوردة من الضفة الغربية لا تحتوي على مواد اولية اسرائيلية في تركيبها الظاهري ، الا اننا لا نستطيع ان نوافق على الحجة الاردنية التي تدعي بأن المنتوجات المستوردة من الضفة الغربية ذات تركيبة وتكاليف عربية مئة بالمئة، لان اسعار هذه المنتوجات تتحدد بالاساس في ضوء تكاليف انتاجها . واذا ما حللنا تكاليف انتاج بضائع الضفة الغربية لوجدنا ان نسبة عالية منها مشتراة من الاسواق الاسرائيلية